

تجاوز منطق التعويض

موجز سياسات أعدّه فريق العمل المعني بالرعي
وأسواق الكربون التابع للتحالف العالمي للسنة
الدولية للمراعي والرعاة



تعويض انبعاثات الكربون ليس الطريقة الصحيحة للتعامل مع قضية المناخ — ويكشف الرعي سبب ذلك.

الخلفية

خلال العقد الماضي، أصبحت المراعي جبهة مهمة في أسواق الكربون. وفي الوقت الذي تتوسع فيه أسواق الكربون الطوعية بسرعة لتشمل الأراضي الرعوية، فإن التوقعات بشأن العائدات المستقبلية المرتبطة بالكربون تؤثر بالفعل على سياسات تخطيط الأراضي، والتخطيط المالي، والاستراتيجيات المناخية الوطنية والخطاب حول التنمية. في هذه المذكرة، يشير مصطلح «الرعي» إلى أنظمة رعي وتربية الماشية التي تعتمد على الوظائف البيئية للحيوانات العاشبة.

وقد ازدهرت هذه الأنظمة بفضل التنقل والمرونة والحكم الجماعي، من خلال التخصص في الاستغلال الإنتاجي لتقلب المراعي مع إدارة المخاطر المرتبطة بها — سواء بمفردها أو بالاشتراك مع استراتيجيات كسب الرزق الأخرى وتمييزها عن أنظمة المراعي الأخرى وعلى الرغم من تنوعها، يتم تجميع أنظمة المراعي والرعي من الناحية التحليلية لأنها منظمة هيكلياً حول التكامل البيئي.

تحمل معظم النظم الرعوية اليوم آثار عقود من التدخلات التي تهدف إلى استبدالها أو السيطرة عليها، وتقييد التنقل، وإخضاع العلاقات الاجتماعية والبيئية لمتطلبات السوق من خلال تحويل الموارد الأساسية مثل الأرض والمياه واليد العاملة إلى سلع.

ومع ذلك، وبقدر ما يُسمح لهذه النظم بالعمل وفق منطقتها الداخلي، فإن قيمتها الزراعية-البيئية معترف بها على نطاق واسع: فهي تكمن في الحفاظ على المراعي كنظم إيكولوجية ديناميكية مع توفير الغذاء والتنوع البيولوجي وسبل العيش.

ومع ذلك، نادراً ما يستند التمويل المناخي في المناطق الرعوية إلى هذه القيمة. تعمل آليات الكربون بشكل عام وفق مبدأ التعويض — أي فكرة أن الانبعاثات الجديدة الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري يمكن تعويضها عن طريق عزل الكربون أو حتى عن طريق الانبعاثات التي تم تجنبها في أماكن أخرى. وعندما تشمل هذه الآليات مربي الماشية، فغالباً ما يكون ذلك بصفتهم منفذين لنماذج مصممة خارج مجتمعاتهم تتجاهل معارفهم، وتعيد تحديد أولويات استخدام الأراضي، وتقرض أشكالاً جديدة من السيطرة على الأراضي وسبل العيش.

إن اعتبار انبعاثات الوقود الأحفوري قابلة للتعويض يتطلب فصلها عن سياقها داخل النظام الأرضي. هذا الفصل يعيد صياغة تغير المناخ باعتباره مشكلة محاسبية بدلاً من استخراج الوقود الأحفوري وحرقة. تُشوش أسواق الكربون القائمة على التعويض على التمييز فيما يتعلق بالمسؤولية السببية عن تغير المناخ، وتُحيل مسؤولية التخفيف إلى الأراضي والنظم الإيكولوجية والمجتمعات.

يؤكد هذا الموجز أن تعويضات الكربون لا تسمح باتخاذ إجراءات مناخية ذات مصداقية. وهو لا ينكر أن تدابير التخفيف المتعلقة بالأراضي أو عمليات امتصاص الكربون يمكن أن تسهم في الحد من الاحترار. لكنه يعترض على منطق التعويض الذي يعتبر تدابير التخفيف هذه قابلة للاستبدال بمواصلة استخراج الوقود الأحفوري وحرقة. بل يدعو هذا المستند إلى اتباع نهج لتمويل العمل المناخي تدعم النظم الرعوية بشكل مباشر، دون ربط هذا الدعم بالتعويضات المتعلقة بالوقود الأحفوري.

المشكلة الأساسية

1. تكافؤ زائف

يستند المنطق الكامن وراء التعويض إلى معاملة الكربون الأحفوري والكربون الحيوي على أنهما متكافئان، على الرغم من اختلاف أصولهما وديناميكياتهما الزمنية وسياقاتهما البيئية وأدوارهما داخل نظام الأرض اختلافاً جوهرياً. بعبارة مبسطة، يتدفق الكربون الحيوي داخل النظم الحية، منتقلاً من النباتات إلى التربة، ثم إلى الحيوانات، ثم إلى الغلاف الجوي على مدى فترات تمتد لعدة سنوات أو عقود. في المقابل، فإن الكربون الأحفوري، الذي تم عزله وتراكمه تحت الأرض لملايين السنين، يتم إطلاقه في الغلاف الجوي من خلال الاستخراج والاحتراق.

يُشكل الكربون الحيوي جزءاً من الدورة الحيوية المعاصرة؛ أما الكربون الأحفوري فهو إضافة من التخزين الجيولوجي إلى هذه الدورة. إن وضع هذين السياقين للكربون على قدم المساواة يحو التمييز الحاسم بين دورة بيولوجية دائرية ونقل جيولوجي أحادي الاتجاه. وهذا المحو هو ما يجعل تعويض الكربون يبدو متسقاً من الناحية التقنية. ولكن بإخراج الكربون الأحفوري من سياقه وإعادة تأطيره كوحدة مجردة وقابلة للتبادل من "الكربون"، فإننا نفقد من أعيننا سبب كونه يمثل تهديداً: المشكلة لا تكمن في الكربون بحد ذاته، بل في الاضطراب الذي يطرأ على العلاقات بين دورات الكربون، ونظم الأرض، والمجتمعات التي نشأت حولها.

$$\begin{array}{r} \text{انبعاثات جديدة من الوقود الأحفوري} \\ + \\ \text{احتجاز الكربون القائم على الأرض} \\ \hline = \\ \text{صافي انبعاثات صفري} \end{array} \quad \times \quad \begin{array}{l} \text{تكافؤ زائف} \\ \text{(خطأ تصنيفي)} \end{array}$$

2. تمكين التوسع في استخدام الوقود الأحفوري

إن منطق التعويض يشوه الطريقة التي يُفهم بها ويُعالج تغير المناخ، حيث يعيد صياغته باعتباره مشكلة محاسبية بدلاً من معالجة أسبابه الهيكلية. وهو يفعل ذلك من خلال التعامل مع الانبعاثات الأحفورية وعمليات الامتصاص البيولوجية باعتبارها عناصر قابلة للتبادل ضمن إطار محاسبي.

من خلال تصوير استمرار الانبعاثات على أنه قابل للتعويض تقنياً، تضعف التعويضات الحاجة الملحة للتخلص التدريجي من استخراج وحرق الوقود الأحفوري، وتقدم استمرار استخدامهما على أنه إجراء لصالح المناخ.

3. توزيع المسؤوليات فيما يتعلق بتغير المناخ

بمجرد استبعاد الاختلافات النظامية من التحليل، يمكن أن تُعزى إلى العمليات البيوجينية المرتبطة بإنتاج الغذاء — مثل زراعة الأرز أو تربية الماشية — حصة من المسؤولية عن تغير المناخ، تمامًا مثل استخراج وحرق الوقود الأحفوري.

بالنسبة للرعي، فإن هذا التبسيط التحليلي لدورات الكربون المنفصلة له عواقب وخيمة بشكل خاص. تكون الانبعاثات البيوجينية للميثان المعوي أعلى مع الأنظمة الغذائية الغنية بالسليولوز، وهي نموذجية في أنظمة تربية الماشية التوسعية، وغالباً ما تكون أقل مع الأنظمة الغذائية القائمة على الحبوب والمركزات في الأنظمة المكثفة. وعندما تُخرج الانبعاثات البيوجينية من سياقها البيئي وتُعامل على أنها مكافئة للانبعاثات الأحفورية، تبدو النظم الرعوية التوسعية غير فعالة نسبياً من الناحية المناخية. وهذا يعزز الخطاب السائد منذ زمن طويل الذي يصور الرعي على أنه مشكلة بيئية، بينما يُظهر التكتيف كشكل من أشكال العمل المناخي.

4. تحويل التخفيف إلى سباق على الأراضي

تعيد التعويضات أيضاً صياغة مفهوم تغير المناخ، محولة إياه من مشكلة مرتبطة باستخراج الوقود الأحفوري وحرقه إلى مشكلة تتعلق بإدارة الأراضي وفي الإطار المحاسبي للتعويضات، تظهر النظم الإيكولوجية البرية باعتبارها المواقع الأكثر سهولة للتعويض. لا تُقيم الأرض لما تدعمه، بل لما يمكن أن تمثله في حسابات الكربون.

¹ إن التمييز بين الانبعاثات التراكمية لثاني أكسيد الكربون من مصادر أحفورية ودورات الكربون البيولوجي قصير العمر أمر راسخ في علوم المناخ (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2021).

إن الفرضية القائلة بأن الانبعاثات الأحفورية يمكن «تعويضها» في مكان آخر تؤدي إلى البحث عن الظروف التي يمكن فيها تعبئة النظم الحية الأرضية بأقل تكلفة وتصبح المناطق التي تنسجم بالتفاوتات القانونية والسياسية والاقتصادية أهدافاً مفضلة. وبالتالي، فإن الأراضي الرعوية والأراضي الخاصة بالسكان الأصليين — الغابات والمراعي والمناطق الرطبة — تشكل جزءاً لا يتجزأ من آلية التعويض.

5. تحويل النظم البيئية إلى أصول كربونية

لكي تكون التعويضات ذات مصداقية وقابلة للتداول، يجب تحويل الأراضي إلى أصول خاضعة للرقابة، كما يجب إعادة تنظيم المجتمعات التي تعتمد عليها في إطار هذه الأصول وهذا يتطلب ترسيم الحدود، وتحديد المعايير، وتحديد المسؤوليات الملزمة، وتوحيد ممارسات استخدام الأراضي — وبالتالي إعادة توزيع النهج التقليدية لتنمية الرعي تحت ذريعة مناخية جديدة. ولأن التعويض يعتمد على ترجمة العلاقات الاجتماعية المعقدة إلى حقوق مبسطة وقابلة للتنفيذ يمكن تداولها كقيمة مالية، فهو معادٍ هيكلية للمرونة — لا سيما التنقل ونظام ملكية الأراضي المشتركة، والاستخدام الموسمي، والولوج المتفاوض عليه.

6. سرديات تبرز تدهور المراعي

يعتمد تعويض الكربون على إثبات إضافية: يجب إثبات أن مكاسب الكربون ما كانت لتحدث لولا المشروع وهذا يمنح الأراضي المتدهورة قيمة خاصة باعتبارها مادة خام لتوليد الائتمانات وفي المراعي، يُعرف أن تقييم التدهور أمر صعب. تعتمد التقييمات بشكل جوهري على النطاق والأهداف، مستندة إلى معايير إدارة ثابتة وتصنيفات الخبراء التي لا تتكيف جيداً مع المناظر الطبيعية الرعوية المتغيرة. بغض النظر عن النية، فإن التعريفات والتصنيفات المرجعية تحدد الحجم المتوقع للائتمانات التي يمكن توليدها ونتيجة لذلك، تصبح المراعي المتدهورة أصلاً مضاربياً: فكلما زادت المساحة المصنفة على أنها متدهورة في البداية، زاد تدفق مكاسب الكربون المستقبلية التي يمكن نمذجتها واستغلالها وبهذه الطريقة، تضفي التعويضات بشكل غير مباشر وزناً مؤسسياً ومالياً على الخطابات التي تنسب التدهور البيئي إلى الرعي.

تغيير المنظور

1. إعادة النظر إلى الكربون في سياق نظام الأرض.

إن تغيير المناخ مشكلة تتعلق بالسياق والعلاقات، وليس بالكربون بمعناه المجرد: فهو ينشأ عن استخراج الكربون الأحفوري من مخازنه الجيولوجية ونقله إلى الدورات الحيوية المعاصرة وهذا النقل المزعزع للاستقرار داخل نظام الأرض هو ما يجعل تراكمه في الغلاف الجوي مُزعزِعاً للاستقرار. إعادة التركيز على الفهم العلائقي للكربون أمر ضروري لتحليل تغيير المناخ وتخفيفه، وهو شرط أساسي لسياسة مناخية متماسكة.

2. يصوّر النظام البيولوجي بشكل خاطئ على أنه المسؤول عن تغيير المناخ.

إن عدم استقرار المناخ ناتج عن الإضافات الجيولوجية المتراكمة. أما غاز الميثان المنبعث من الماشية الرعوية فيدور ضمن دورات كربونية قصيرة ولا يشكل إضافة جيولوجية إلى الغلاف الجوي. وتستند الادعاءات المتعلقة بدور الرعي في تغيير المناخ إلى إزالة التمييز التحليلي بين الانبعاثات البيولوجية والانبعاثات الأحفورية. وفي ظل هذا التجريد، فإن حتى العمليات التي قد تصبح من خلالها الأنظمة البيولوجية مصادر صافية — غالباً كنتيجة للتحويلات التي تحركها الوقود الأحفوري وتدخلات التنمية السيئة التصميم — يتم إخفاؤها بدلاً من معالجتها.

وهذا يولد أجندة سياسية مشوهة تصرف الانتباه عن تسارع استخراج الوقود الأحفوري في سياق نظام الأرض، فإن توقع أن يقوم الرعاة — أو الجهات الفاعلة الأخرى التي تكون انبعاثاتها بيولوجية المنشأ — بالتعويض عن الانبعاثات الأحفورية يفقد التماسك المادي والسياسي.

3. إن الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغيير المناخ تُبدل في المكان الخطأ.

فالتغيير المناخي مدفوع بشكل هيكلية باستخراج الوقود الأحفوري وحرقه، وليس بالإدارة الروتينية في دورات الكربون المرتبطة بالأرض.. وبصحيح تغيير استخدام الأراضي محرراً رئيسياً لتغيير المناخ عندما يكون جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الاستخراج والإنتاج والاستهلاك التي تعتمد على الوقود الأحفوري — ويظهر ذلك بشكل أوضح من خلال إزالة الغابات على نطاق صناعي. إن التعامل مع الأرض باعتبارها الموقع الرئيسي للتخفيف يخلط بين العوامل الهيكلية والآثار النهائية ويحول الانتباه بعيداً عن أنظمة الطاقة، حيث تتولد الانبعاثات وتتراكم. ولا يقتصر هذا التباين على الكربون: فالتنوع البيولوجي وبرامج الائتمان الأخرى القائمة على الطبيعة تعيد إنتاج نفس المنطق التعويضي، وتحوّل المسؤولية إلى الأرض وسبل العيش بدلاً من معالجة الاعتماد على الوقود الأحفوري.

4. يتم تحويل المسؤولية والمخاطر المناخية إلى المستويات الأدنى. ولا يقتصر هذا التحويل على

المشاريع والمجتمعات الفردية فحسب؛ بل يعكس نمطاً أوسع نطاقاً ضمن إدارة شؤون المناخ المعاصرة.

يتم تمرير ضغوط التخفيف عبر سلسلة المسؤولية، بحيث تنتقل بعيداً عن مراكز القوة الاقتصادية والسياسية — حيث تتركز فوائد الطاقة الأحفورية — ونحو أولئك الأقل قدرة على تحمل العبء، من الاقتصادات القوية إلى الدول الأضعف، ومن الدول إلى المجتمعات المحلية. أي كل خطوة، يتم إعادة توزيع المسؤولية بينما يستمر استخراج الوقود الأحفوري واستهلاكه دون تغيير يذكر فيمكن لمشتري الائتمانات الكربونية الادعاء بأنهم يتخذون إجراءات مناخية دون تحمل مسؤولية طويلة الأمد عن النتائج المناخية.

عندما يُفقد الكربون — بسبب الحرائق أو الجفاف أو الآفات أو تقلبات المناخ أو عدم الاستقرار السياسي — يمكن اعتبار ذلك فشلاً محلياً، يُعزى إلى سوء الإدارة أو عدم الامتثال. ويقع الرعاة، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية التي تعتمد على نظم الزراعة الصغيرة في الطرف الأدنى من عملية إعادة التوزيع هذه.

5. يختزل الرعي إلى مجرد أداة للتخفيف من آثار تغير المناخ

. وتُعيد آلية التعويض صياغة مفهوم الرعي باعتباره أداة للتخفيف من آثار تغير المناخ. فتدخل المجتمعات المحلية في التزامات طويلة الأمد لإدارة الكربون نيابة عن الجهات الخارجية المسببة للانبعاثات، وتُعاد صياغة سبل العيش لتصبح أنظمة لتنفيذ إجراءات التخفيف.

ويُوضع الرعاة في موقع المنفذين ضمن أطر محددة من الخارج، حيث يكون وضعهم كمستفيدين مشروطاً بالامتثال، بدلاً من اعتبارهم كيانات سياسية وأصحاب حقوق بحد ذاتها.

في المراعي الرعوية، غالباً ما تتوافق هذه الترتيبات مع عمليات تجزئة الأراضي، والسيطرة الخارجية، وإعادة تنظيم السلطة على استخدام الأراضي، وتسرعها، لصالح أطر إدارة محددة من الخارج. حتى الممارسات العرفية التي تدعم التكامل البيئي للرعي تصبح خاضعة للرصد والقيود باسم المساءلة عن الكربون، في حين يتم إضعاف الحوكمة الجماعية والمرونة التي تسمح لنظم الرعي بالاستجابة بشكل منتج لتقلبات المناخية. بدلاً من السعي إلى إدماج الرعاة في أطر التعويض، ينبغي أن تنطلق سياسة المناخ من الرعي باعتباره نظاماً متكاملًا بيئيًا لاستخدام الأراضي يجسد بالفعل استراتيجيات للعيش بشكل منتج في ظل التقلبات المناخية.

6. ما وراء الضمانات

غالبًا ما يركز النقاش حول أسواق الكربون على تعزيز الضمانات لمعالجة حالات عدم الحصول على الموافقة، ونقص الشفافية، وضعف المساءلة، وعدم الإنصاف في تقاسم المنافع، وغيرها من الأضرار الموثقة جيدًا.

وفي المراعي، غالبًا ما تتجاهل تدفقات المنافع وعملية اتخاذ القرار في إطار مخططات الكربون أدوار النساء الرعاة وسلطتهن. وحيثما تكون مخططات الكربون قيد التنفيذ بالفعل، فإن الضمانات ضرورية. ومع ذلك، فحتى الضمانات المصممة جيدًا والمطبقة بصرامة لا تلمس المنطق المنفصل عن سياقه للتعويض. لا يمكن للضمانات حل مشكلة تكمن في المنطق الهيكلي للتعويض نفسه، وبالتالي لا يمكنها توفير أساس للثقة في إطلاق مخططات جديدة.

7. لا يحتاج التمويل المناخي إلى بديل عن تعويضات الكربون.

ولا يحتاج التمويل المناخي إلى الاعتماد على الحوافز القائمة على الأداء أو النتائج المحددة كمياً لتخفيف الآثار حتى يكون فعالاً. وأي بديل «مكافئ» لتعويضات الكربون سيبقي التمويل المناخي حبيساً ضمن نفس المنطق التعويضي الذي تقوم عليه أسواق الكربون — وهو التعامل مع انبعاثات الوقود الأحفوري كما لو كان من الممكن موازنتها من خلال التلاعب بدورة الكربون البيولوجية.

في الممارسة العملية، تدعم أشكال التمويل العام للمناخ بالفعل سبل العيش والنظم الإيكولوجية دون التعامل معها على أنها بدائل لخفض الانبعاثات — من خلال الدعم المؤسسي طويل الأجل، والاستثمار في الظروف السياسية والمؤسسية التي تمكن الحوكمة الرعوية والتنقل من العمل وتمويل المرونة استجابة للخدمات، والخدمات المصممة للعمل في ظروف شديدة التقلب.

دعوات للعمل

تقر هذه الدعوات بأن هناك حاجة ملحة إلى تمويل مناخي قادر على معالجة أسباب تغير المناخ. ويدعم هذا الموجز الإجراءات المناخية التي تتصدى لهذه الأسباب بشكل مباشر، بدلاً من تحويل المسؤولية من خلال آليات التعويض. ويؤكد التقرير أن النظم الرعوية — عندما يُسمح لها بالعمل وفقاً لمنطقها الداخلي — توفر نقطة انطلاق قوية لمثل هذا النهج، ليس كمزودي تعويضات، بل كأسس لتعزيز طرق مرنة ومنصفة للتعايش مع تقلبات المناخ. وللحفاظ على العدالة والنزاهة والإجراءات المناخية الحقيقية في مناطق المراعي، ينبغي على الحكومات ووكالات التمويل ومطوري المشاريع:

1. التوقف عن التعامل مع المراعي كوسيلة للتعويض عن الاستخدام المستمر للوقود الأحفوري.

يجب على الحكومات ووكالات التمويل التوقف عن الموافقة على الائتمانات المستمدة من المراعي والترويج لها، والتي تُستخدم كتعويض عن الانبعاثات المستمرة من الوقود الأحفوري.

القضية الأساسية هي قضية هيكلية: تعتمد آلية التعويض على تكافؤ زائف بين الانبعاثات الأحفورية والعمليات الحيوية، وبالتالي لا يمكنها أن تؤدي إلى إجراءات مناخية ذات مصداقية. كما أن التعويض يطمس الفروق في المسؤولية السببية عن تغير المناخ وينقل بشكل منهجي مسؤولية التخفيف إلى النظم القائمة على الأراضي. ويكتسي تمويل المناخ في المراعي أهمية حاسمة — حيث تعتمد مصداقيته وشرعيته على عدم تنظيمه باعتباره تعويضاً عن الاستخدام المستمر للوقود الأحفوري.

2. إعادة توجيه تمويل المناخ نحو الدعم العام وإعادة التوزيع.

تقوم البنية السائدة لتمويل المناخ بتوجيه الموارد نحو البنى التحتية لحساب الكربون والآليات القائمة على الأداء التي تضفي الطابع المؤسسي على عمليات التعويض ضمن حوكمة المناخ، مما يرسخ منطق التعويض الذي يبقي الاعتماد على الوقود الأحفوري سليماً إلى حد كبير. ويؤدي هذا التكوين إلى عدم توافق تمويل المناخ مع الدوافع الهيكلية لتغير المناخ. بدلاً من ذلك، ينبغي إعادة توجيه التمويل المناخي بعيداً عن منطق التعويض نحو الاستثمار العام المصمم لتعزيز سبل عيش الرعاة ومؤسساتهم وفق شروطهم الخاصة. وهذا يعني دعم الرعي كنظام معيشي فعال — من خلال الاستثمار طويل الأجل في الحوكمة، والتنقل، وإدارة النزاعات، والخدمات المتوافقة مع التنقل. وينبغي أن يكون الاستثمار العام المعاد توجيهه متاحاً للمؤسسات الرعوية وترتيبات الحوكمة الجماعية، وأن يدعم المشاركة في السياسات بقيادة الرعاة، والدعوة، وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك أدوار وسلطة النساء والشباب الرعاة. يحافظ هذا الاستثمار على الوظائف البيئية التي تؤديها أنظمة الرعي بالفعل عبر مناطق المراعي، ويمكنها من أداء مجموعة كاملة من الوظائف التي يمكنها القيام بها عندما يُسمح لها بالعمل وفقاً لمنطقها الخاص — دون إدراجها في حسابات التخفيف أو أطر التعويض.

وقد تم توجيه دعوات لدعم الرعي وفقاً لهذه الشروط لسنوات عديدة، ولا تزال تنتظر استجابة عامة فعالة.

3. إزالة الحواجز السياسية والقانونية والمكانية التي ترسخ اختلالات توازن القوى.

وبدلاً من إعادة تشكيل الرعي ليتناسب مع أسواق الكربون، ينبغي للحكومات معالجة التفاوتات السياسية والاقتصادية التي تقيد أنظمة الرعي — مثل تقييد التنقل، وتجزئة الأراضي، وعدم المساواة في القوة التفاوضية، وضعف مؤسسات الرعاة. فهذه ليست مشاكل فنية ينبغي أن تُدار من خلال المشاريع، بل من خلال الظروف الهيكلية التي غالباً ما تجاهلها تمويل مكافحة تغير المناخ أو عززها. وينبغي توجيه أي دعم عام للرعي من خلال مؤسسات الرعاة وترتيبات الحوكمة الجماعية، مع الاعتراف بالرعاة كجهات فاعلة سياسية — وليس كوكلاء للامتثال.

وحتى الاعتراف الرسمي بالحقوق، في سياقات تتسم بتفاوتات سياسية واقتصادية حادة، يمكن أن يبسر المصادرة القانونية للأراضي والموارد من خلال تمكين المطالبات الخارجية التي لا رجعة فيها بشأنها.

4. فصل الإجراءات المناخية عن حساب الكربون.

يجب على الحكومات والجهات المانحة التوقف عن اعتبار مؤشرات الكربون بديلاً عن الإجراءات المناخية. إن الحفاظ على نظم المراعي والرعي بمقاييسها الخاصة، مع المؤسسات التي تدعمها، هو استراتيجية مناخية قيّمة بحد ذاتها — ولا حاجة لتبريرها على أنها تعويض عن الاستمرار في استخدام الوقود الأحفوري.

إن الفصل المبدئي بين الدعم القائم على الأراضي والمسؤولية عن خفض الانبعاثات أمر ضروري لاستعادة نزاهة وتماسك سياسة المناخ. يجب أن ينطبق هذا الفصل بما يتجاوز حساب الكربون، لمنع إعادة استغلال الإجراءات المناخية من خلال مقاييس بديلة مثل وحدات التنوع البيولوجي، أو وحدات المياه، أو أشكال أخرى من التعويض البيئي المقيس.

5. كسر سلسلة المسؤولية المناخية المتتالية.

يعتمد ترحيل المسؤولية المناخية نحو الأسفل على قيام كل مرحلة لاحقة بتمريرها إلى المرحلة التي تليها. لذا، فإن كسر هذه الحلقة المفرغة هو التزام جماعي على طول السلسلة بأكملها التي يتم من خلالها تحديد الإجراءات المناخية والتوسط فيها وتنفيذها. يجب على الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات المنفذة التوقف عن تمرير المسؤولية عن التخفيف إلى المراحل اللاحقة، وهي مسؤولية تقع أصلاً على عاتق المراحل السابقة في السياق العالمي.

النوايا الحسنة والفوائد المشتركة المحلية لا تغير الأثر الهيكلي للأطر التعويضية: فهي تنقل المسؤولية والمخاطر بعيداً عن الاعتماد على الوقود الأحفوري. يجب على الفاعلين الذين يعملون على طول هذه السلسلة — بما في ذلك المدافعون والخبراء المشاركون في إنتاج المعرفة — الامتناع عن قبول هذا التحويل أو المساهمة في تطبيعته من خلال ترك الأمر دون تساؤل. يجب أن تمنع حوكمة المناخ صراحة نقل واجبات التخفيف ومخاطر المناخ إلى الجهات الفاعلة التي تتضاءل قدرتها على رفضها، وأن تضمن بقاء المسؤولية عن خفض الانبعاثات على عاتق أولئك الذين يولدونها ويستفيدون أكثر من غيرهم من استخدام الوقود الأحفوري.

المصادر الرئيسية

منظمة الأغذية والزراعة 2021. الرعي: الاستفادة من التقلبات، ورقة الإنتاج الحيواني والصحة رقم 185، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، روما.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2021. تغير المناخ 2021: الأسس العلمية الفيزيائية. مساهمة الفريق العامل الأول في التقرير التقييمي السادس

للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، المملكة المتحدة ونيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

Lohmann L. 2006. تداول الكربون. حوار نقدي حول تغير المناخ والخصخصة والسلطة. حوار التنمية 48.

McClelland S.C. 2024، Foster E.J، Abramoff R.Z، Saifuddin M. أسواق تعويض الكربون في التربة ليست حلاً عادلاً للمناخ

. فرونتيرز إن إيكولوجي أند ذا إنفايرنمننت 22(7): e2781.

سايرن ف. 2017. سياسات النطاق: تاريخ علم المراعي، مطبعة جامعة شيكاغو، شيكاغو.

شكر وتقدير: أعدت هذه المذكرة مجموعة العمل المعنية بالرعي وأسواق الكربون التابعة للتحالف العالمي للسنة الدولية للمراعي والرعاة (IYRP)، لصالح السنة الدولية للمراعي والرعاة (IYRP).

كتبها سافيريو كراتلي، وبلاما جالوه، ووينجون لي، بيير هيرنو، حبيبو أسوما، ميشيل فينتر، ليندا باباغالو، حسن روبا، أرييل أهيرن، حسين ناديشا، فيرونك أنسي، مالبه أولي كاونغ، ليلي شابتزلي، جين ميريواس، فرانسيسكا دي ماتيو، ليمان غوليشا، سيرجيو ماغناني، جاكوب ليكابتوغو وكارل واغتر. الترجمة: مصطفى الطالب هيدى

اقتباس مقترح: مجموعة عمل التحالف العالمي للسنة الدولية للمراعي والرعاة المعنية بالرعي وأسواق الكربون. 2026. تجاوز منطقتي التعويض. نشرته أمانة التحالف العالمي للسنة الدولية للمراعي والرعاة (IYRP) (com.gmail@iyrp2026).